

المراقبة والغربلة والبحث بيان ولفسبيرج

1 التمهيدي

سبق لمجموعة ولفسبيرج للمؤسسات المالية ("مجموعة ولفسبيرج")¹ أن أنتجت: إرشادات عالمية للبنوك الخاصة حول مكافحة غسل الأموال؛ بيان ولفسبيرج حول كبح تمويل الإرهاب ومبادئ ولفسبيرج لمكافحة غسل الأموال في معاملات البنوك المراسلة، أظهرت جميع هذه النشرات الحاجة إلى مراقبة مناسبة للمعاملات والعملاء للتعرف على النشاطات والمعاملات غير العادية والمثيرة للشبهة وإبلاغ السلطات المختصة عنها. إن الإرشادات وبيان المبادئ لم تتعرض إلى المسائل الخاصة بتطوير عملية قائمة على الخطر من أجل مراقبة وغربلة والبحث في المعاملات والعملاء. لذلك، فإن مجموعة ولفسبيرج تقوم بإصدار هذا البيان للتعرف على المسائل التي ينبغي دراستها والتعرض لها حتى تتمكن المؤسسات المالية من تطوير عملية مناسبة للمراقبة والغربلة والبحث.

تعترف مجموعة ولفسبيرج أن صورة الخطر قد تختلف بالنسبة إلى مؤسسة مالية ما ككل وبالنسبة إلى وحداتها الإفرادية وذلك اعتماداً على العمل الذي تقوم به وحدة معينة (مثل تجارة التجزئة، البنوك الخاصة، معاملات البنوك المراسلة، تاجر الوساطة). وعلى أية حال،

¹ تتألف مجموعة ولفسبيرج من المؤسسات المالية الدولية القيادية التالية: بنك اييه بي إن أمرو إن. في.، بانكو سانتاندر سنترال هيسبانو، بنك طوكيو- ميتسوبيشي- ليمتد، بنك باركليز، سيتي جروب، مجموعة كريديت سويس، البنك الألماني اييه جي، جولدمان ساش، إتش إس بي سي، جييه به مورجان تشيس، سوسيتي جنرال، و يو بي إس اييه جي.

فإنه يجب إدراك أن أية عملية للمراقبة أو الغربلية أو البحث تكون محصورة في الكشف عن أولئك العملاء وتلك المعاملات التي لها أوصاف يمكن التعرف عليها وتمييزها من السلوك الشرعي الواضح. ولأن المشتغلين بغسيل الأموال والإرهابيين سوف يقومون بكافة الإجراءات المتاحة في محاولة منهم لإخفاء معاملاتهم وحساباتهم بإضفاء جو من الشرعية عليها، بحيث يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التمييز بين العملاء الجيدين والسيئين والمعاملات المقبولة وتلك التي يحتمل أن تكون غير شرعية. وعلى كل، فإننا ملتزمون بتنفيذ عملية وطرق والاستفادة من معلومات النظم التقنية حيثما يكون ذلك مناسباً حتى نتمكن بأقصى قدر ممكن من الحصول على عملية فعالة ونظم كفؤة للتعرف على النشاط الذي يحتمل أن يكون مشبوهاً.

2 التعريفات

- **الغربلية الآنية:** تعرف بأنها غربلية أو تنقية تعليمات الدفع (مثل الحوالات السلوكية أو النقدية) قبل تنفيذها وذلك للحيلولة دون توصيل الأموال على نحو مخالف للعقوبات أو المقاطعة أو غيرها من التدابير الأخرى.
- **التفتيش بأثر رجعي:** يعرف بأنه التعرف على معاملات سابقة محددة والحالية وعلى الحسابات المغلقة.
- **مراقبة المعاملات:** تعرف بأنها عملية مراقبة المعاملات بعد تنفيذها من أجل تحديد المعاملات غير العادية، بما في ذلك

3 دور المؤسسات المالية

يلزم أن يكون لدى المؤسسات المالية عمليات مناسبة تسمح بالتعرف على النشاط غير العادي وعلى الأخطاء غير العادية للنشاط أو المعاملات. وحيث أن المعاملات أو الأخطاء أو النشاط غير العادي لا ينبغي أن يكون موضع شبهة في جميع الحالات، فإنه يتعين على المؤسسات المالية أن تكون لديها القدرة على تحليل وتقرير ما إذا كانت النشاطات، الأخطاء أو المعاملات مشبوهة بطبيعتها من ناحية احتمال غسيل الأموال، من بين نواح أخرى. ويجب إبلاغ السلطات المختصة عن النشاطات والأخطاء والمعاملات المشبوهة طبقاً للقوانين واللوائح والقواعد المحلية.

إن مراقبة حركة الحساب وتدفق المعاملات من خلال مؤسسة مالية ما هي إحدى الوسائل للتأكد من القيام بتنفيذ هذا الدور. ويلزم أن يكون لدى المؤسسات المالية طرق لغربلة تعليمات الدفع ومضاهاتها بالقوائم التي تقدمها السلطات الحكومية المختصة للتعرف بين أمور أخرى على الإرهابيين المحتملين أو التمويل الإرهابي. ويتعين على المؤسسات المالية الاستجابة بسرعة للبحث في الطلبات التي تردّها من السلطات الحكومية المختصة.

4. الطريقة القائمة على الخطر

تقليدياً، لم تتضمن القوانين واللوائح والقواعد بخصوص المراقبة والغربلة والبحث

الصادرة من بعض السلطات الحكومية طريقة قائمة على الخطر، وبدلاً من ذلك ركزت التعليمات الحكومية على جمع البيانات من المؤسسات المالية بتأسيس مراكز تنبيه مثل التقارير عن ورود معاملات نقدية ضخمة، أو بتوفير معلومات معينة يتعين على المؤسسات المالية التصرف بناءً عليها مثل تعليمات المقاطعة أو العقوبات. ومما هو مفهوم ضمناً من هذه الالتزامات الخاصة بجمع المعلومات والتبليغ هو أن النشاط أو المعاملة التي يتم الإبلاغ عنها قد تكون مشبوهة أو غير شرعية. وعلى أية حال، وحيث أن المعاملات الكبيرة ليست جميعها مشبوهة، فإن المراقبة يجب أن لا تكون محصورة في التركيز على نقاط الإثارة ومراكز التنبيه، لكنها يجب أن تهدف إلى التعرف على وتحديد النشاط غير العادي مقارنة مع النشاطات المعروفة والمتوقعة.

وعلى نحو الطريقة القائمة على الخطر للقيام بالاجتهاد اللازم عند فتح الحساب، فإن المراقبة وبعض الغربلية وعمليات البحث يجب أن تكون قائمة على أساس الخطر أيضاً. فالطريقة القائمة على الخطر للمراقبة والغربلية ذي الصلة والبحث يجب أن تكون وثيقة الصلة بالطريقة القائمة على الخطر المستعملة عند فتح الحساب ويتوجب أن تنظر تلك الطريقة في كل من العناصر التي تزيد من الخطر أو تنقصه. وحيثما تكون المؤسسات المالية على معرفة أفضل بعملائها، بما في ذلك فهم نشاطهم المقصود في المؤسسة، والأكثر أهمية هو معرفة الفجوات بين النشاط الحالي والماضي والنشاطات المتوقعة، والتي بدورها تزود المؤسسة بمعلومات حرجة للمساعدة في تقرير ما إذا كان هنالك نشاط غير عادي أو مشبوه.

يتعين على المؤسسات المالية النظر في استعمال نظم تكنولوجيا المعلومات في سياق الخطر الملازم لوحدة العمل، مثل حجم وطبيعة العمل الذي يتم القيام به وعملية المراقبة الشاملة.

لذلك، قد تتطلب الطريقة القائمة على الخطر مستوى مختلفاً من تطبيق المراقبة الآنية وعمليات البحث رجعية الأثر ونظم مراقبة المعاملات.

1.4 الغربة الآنية

الغربة الآنية للمعاملة هي غربة أو تنقية تعليمات الدفع (أي الخوالات السلوكية أو النقدية) قبل تنفيذها. تستعمل الغربة الآنية بشكل نموذجي في تنفيذ أوامر المقاطعة والعقوبات. يمكن استعمال الغربة الآنية بفاعلية قصوى للتعرف على الدفعات إلى أو من أشخاص أو كيانات وتكون السلطات الحكومية قد زودت المؤسسات المالية بإنذار بشأنها. وفي حين أنه لأمر حاسم تعهد الغربة على أساس آني من أجل قطع الطريق على الدفعات المتأثرة قبل إكمالها، إلا أنه يمكن أن يكون لذلك أثر سلبي على المعالجة الصحيحة والقوية مما يتطلب إجراءً وقتياً من جانب السلطات الحكومية للسماح بإكمال الدفعات المناسبة ضمن الفترات الزمنية المحددة من قبل نظم المقاصة والتسوية.

من أجل تعزيز جودة الغربة الآنية، تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن النقاط التالية بالغة الأهمية.

- يجب عدم طلب استعمال الغربلية الآنية إلا للغربلية أو للتنقية المتعلقة بأوامر مقاطعة أو عقوبات، ويجب أن لا يطلب من المؤسسات المالية القيام بالغربلية الآنية لأسماء غير تلك التي تحددها السلطات الحكومية المعنية؛
- يجب أن توجهه تكنولوجيا الغربلية الآنية باستجابات لا تتطلب سوى الإجابة بـ صح أو خطأ بالمقارنة مع القوائم المطبقة والمقدمة من السلطات الحكومية؛
- ينبغي أن يكون بوسع المؤسسات المالية الاعتماد على جودة واکتمال الأسماء المقدمة من السلطات الحكومية؛ و
- ينبغي وضع معيار بالنسبة للمبالغ وأنواع المعلومات التي يلزم توفيرها للمؤسسات المالية للقيام بالغربلية الآنية بحيث تشمل أشياء مثل الاسم الكامل وتاريخ الميلاد وأوصاف أخرى فريدة ذات صلة إلى الحد الذي يجب أن يقلص العدد الكبير من الردود السلبية (أي المقارنات الواضحة التي تثبت عدم الصحة عند المراجعة الجوهرية).

2.4 التفتيش بأثر رجعي

قد تكون عمليات التفتيش ذات الأثر الرجعي نتيجةً للاجتهاد اللازم المستمر والقائم على الخطر أو الاجتهاد اللازم المعزز القائم على الخطر أيضاً بناءً على سياسات وتدابير تطبقها المؤسسات المالية. وقد تكون عمليات التفتيش

ذات الأثر الرجعي ناهضة كذلك عن طلبات سلطات حكومية أو صدور إجراءات قضائية مثل مذكرات إحضار أو أوامر تفتيش تتطلب من المؤسسات المالية البحث عن بيانات معينة.

تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن عمليات التفتيش ذات الأثر الرجعي توفر أداة قيمة لتحديد أماكن والتعرف على المعاملات والحسابات المثيرة للاهتمام. ومهما يكن من أمر، فليس هنالك اتساق بين المؤسسات المالية والسلطات الحكومية حول كيفية إجراء عمليات التفتيش ذات الأثر الرجعي وأي سجلات لدى المؤسسة المالية هي التي يجب إخضاعها للتفتيش. إن انعدام الاتساق والوضوح يمكن أن يؤدي (وغالباً ما يؤدي) إلى عمليات البحث اليدوية التي تستغرق وقتاً طويلاً.

عندما تنخرط المؤسسات المالية في عمليات تفتيش رجعية الأثر نتيجة لعملياتها الخاصة، فيلزم بذل الحرص للتأكد من أن عمليات التفتيش تلك قائمة على الخطر، وينبغي أن تقوم المؤسسات المالية بتحديد مصادر البيانات التي تسمح بالقيام بأكثر عمليات التفتيش فعالية وكفاءة لتحديد البيانات المناسبة القائمة على المخاطر الملازمة للعملاء والمعاملات.

كوسيلة لتطوير الاتساق الذي سيقدم المساعدة اللازمة للمؤسسات المالية ويقدم في النهاية عمليات بحث بأثر رجعي ذات فائدة كبيرة لنشاطات تنفيذ القانون، توصي مجموعة ولفسبيرج أن تقوم السلطات الحكومية، بالتشاور مع المؤسسات المالية، في تحديد أنواع معينة من البيانات مما يكون ذا قيمة

لحفظها الكترونياً (مثل المعلومات المعروفة بالعميل، معلومات الملكية الحقيقية، معلومات المعاملة)، ويتعين على المؤسسات المالية السعي لإيجاد تلك المعلومات وحفظها بشكل الكتروني على نحو يدعم بشكل فعال وكفاءة عمليات البحث رجعية الأثر.

3.4 مراقبة المعاملات

إن غالبية المراقبة المستمرة للنشاط غير المألوف والذي يحتمل أن يكون مثيراً للشبهة تتم من خلال مراقبة المعاملات. إن مراقبة العمليات القائمة على الخطر للكشف عن الغسيل المحتمل للأموال، تتطلب إيجاد أنماط الخطر التي تكشف عن المخاطر المحتملة لغسيل الأموال وتوفير وسيلة لتحديد مراتب للخطر من أجل مقارنة المخاطر بالمعاملات المكتملة. إن عملية المراقبة المناسبة لمعاملة ما تتضمن مطابقة معلومات المعاملة على المخاطر المعروفة، مثل المكان الجغرافي للمعاملة ونوع المنتج والخدمات الجاري عرضها ونوع العميل المشتغل بالمعاملة بأنواع مختلفة من غسيل الأموال ونشاطات غير شرعية أخرى لتقرير ما إذا كانت المعاملة خارجة عن المألوف أو مشبوهة.

تتطلب هذه الطريقة إيجاد نمط يدعم التعرف على المعاملات التي تنحرف عن الطراز القياسي أو علامة الإسناد التي تسمح بإجراء مراجعة وتحليل قائمين على الخطر؛ فمراقبة العمليات القائمة على مثل ذلك المفهوم تزود المؤسسات المالية بالتغطية اللازمة لمراجعة المعاملات غير الخاضعة للغربلة الآنية أو عمليات

التفتيش والبحث ذات الأثر الرجعي. تعتمزم
مجموع ولفسبيرج مواصلة تطوير مرشد لما يلي:

- عملية تــــمــــح بالمراجعة المعقولة
للعمليات؛
- التعرف على النقاط/ التنبيهات المعقولة
القائمة على الخطر؛
- التأكد من إمكانية المقارنة بين المؤسسات
المالية من حيث نشاط الطراز؛
- تأسيس معايير الصناعة لفهم مستويات أو
درجات "الخروج عن المألوف" أو الاشتباه؛
و
- القدرة على استبدال أو تعزيز عملية
المراجعة الحالية فقط بالنسبة للمعاملات
التي تزيد مقادير معينة.

5. معايير مراقبة العمليات القائمة على الخطر

عملية المراقبة الفعالة للعمليات القائمة
على الخطر ينبغي لها:

- مقارنة تاريخ حساب/ معاملة العميل مع
معلومات الأوصاف المحددة للعميل وما
ينظر من العمليات ذات الصلة و/ أو
مقارنة تاريخ حساب/ معاملة العميل مع
المعايير الثابتة/ السيناريوهات الخاصة
بغسيل الأموال من أجل التعرف على أنماط
النشاط المشبوه أو الشاذ؛

- تأسيس عملية لمقارنة البيانات المحددة الخاصة بالعميل أو بالمعاملة مع أنماط النقاط القائمة على الخطر؛
- أن تكون قادرةً على تمييز والاعتراف بالأنماط و "التعلم" أي المعاملات هي العادية للعميل بدلاً من تسمية بعض العمليات على أنها خارجة عن المألوف (ومن الأمثلة على ذلك، أن ليس جميع المعاملات الكبيرة خارجة عن المألوف ويمكن توضيحها بسهولة)؛
- إصدار تحذيرات إذا تم التعرف على معاملة خارجة عن المألوف؛
- أن تتبع تلك التحذيرات من أجل التأكيد من إدارتها بشكل مناسب ضمن المؤسسة والإبلاغ عن النشاط المشبوه إلى السلطات حسب المطلوب؛
- الاحتفاظ بالمسار المدقق للتحقيق من قبل مهمة مدقق المؤسسة ومراقبو البنوك؛ و
- توفير المعلومات والإحصائيات المتجمعة المناسبة.

الخلاصة

6

مراقبة العمليات القائمة على الخطر، والغريبة الآنية وعمليات البحث رجعية الأثر يجب أن تكون متداخلة في برنامج متكامل لمكافحة غسيل الأموال؛ فالممارسات السابقة تشير إلى أن تلك المعايير الحكومية الراهنة لمراقبة النشاط المشبوه والتي لم تتخذ من

الخطر أساساً لها، ليست فعالة بما فيه الكفاية لتحديد والتعرف على النشاط المحتمل لغسيل الأموال. تعتقد مجموعة ولفسبيرج أن الطريقة القائمة على الخطر تعزز فعالية مراقبة النشاط الخارج عن المألوف أو الذي يحتمل أن يثير الشبهة، وذلك إلى الحد الذي يجعل من الممكن التمييز بين ذلك النشاط والنشاط الشرعي. هذا هو السبب الذي من أجله تقوم مجموعة ولفسبيرج بدعم إدخال أنماط مراقبة على أساس الخطر تنص على معايير أو خطوط أساس متسقة إلى جانب كونها مرنة بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات المؤسسة المالية الإفرادية. إن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بتطوير معايير مناسبة ونقاط ارتكاز تجاه تأسيس أنماط فعالة قائمة على الخطر للمراقبة والغربة والبحث.